تحليل العلاقة بين نمو التشغيل ونمو الإنتاجية الكلية خلال فترة الإصلاح الاقتصادي في مصر

إعداد
هبه السيد محمد سيداحمد

باحث اقتصادي
ماجستير اقتصاد
كلية التجارة - جامعة الزقازيق

2011

تحليل العلاقة بين نمو التشغيل ونمو الإنتاجية الكلية خلال فترة الإصلاح الاقتصادي في مصر

ملخص

إستهدف البحث دراسة العلاقة بين نمو التشغيل ونمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة من 1987/1986 – 2008/2007 باستخدام منهج التكامل المشترك Co integration Test لاختبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل بينهما، ثم استخدام اختبار جرانجر للسببية Granger Causality Test والذي يختبر مدي وجود علاقة سببية بين نمو التشغيل ونمو الإنتاجية الكلية وما هي اتجاهها، وأوضحت النتائج أن هناك علاقة توازنية علي المستوي طويل الأجل وكانت النتائج معنوية عند مستوي معنوية 5%، كما أوضحت نتائج اختبار جرانجر أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من التشغيل الي النمو بمعني أن النمو في التشغيل يسبب النمو في الناتج المحلي الإجمالي، أما النمو في الناتج فليس له أثر علي نمو التشغيل، وهذا ما ويؤكد ما يعرف بظاهرة النمو بلا تشغيل Jobless Growth حيث تشير الإحصاءات أن هناك زيادة مطردة في معدل النمو، إلا أن الواقع لا يشير إلي زيادة معدلات التشغيل وهذا ما تشير إليه أيضا إحصاءات معدلات البطالة ويعكس هذا أيضا نمط النمو المتوجه إلي الاستخدام الكثيف لرأس المال.

مقدمــة

شهد الاقتصاد المصري منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي تطورات جذرية وتغيرات هيكليه في إتجاه الانفتاح الكامل نحو الاقتصاد العالمي، في محاولة لتحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تبني سياسات الاصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي[1]، والتي أعلنتها مصر بموجب إتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين، مما أدى إلى إحداث تغييرات في الفكر والمفاهيم الاقتصادية وأساليب ووسائل العمل والإنتاج في الاقتصاد الوطني. فالاقتصاد العالمي اليوم مفتوح ولا إعتبار فيه للمسافات أو البعد الجغرافي وتتغير فيه المهن بسرعة كبيرة، مما جعل قضايا التشغيل والانتاجية وتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، ضمن أكبر تحديات الحاضر وستبقى من الأهداف المستقبلية للاقتصاد الوطني.

فتنفيذ برامج إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادى فى العديد من الدول النامية، ومن بينها مصر أثر علي سياسات سوق العمل في الدول التي أعلنت تبنيها برامج الاصلاح الاقتصادي، كما أثرت هذه السياسات علي مستوي إنتاجية الاقتصاد القومي. ويعتبر الارتقاء بمستويات الانتاجية الكلية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي من أولي الاهتمامات والأولويات الاقتصادية، وذلك باعتبارها من أهم الركائز الاساسية لزيادة الدخل والحفاظ علي الموارد وتحسين مستوي المعيشة وغيرها من أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعد قضية نمو التشغيل وعلاقتها بنمو الانتاجية الكلية من أكثر القضايا التي تستحق الدراسة والتحليل في الاقتصاد المصري، لما لها من تأثيرات مباشرة علي توجهات السياسة الاقتصادية، فقد أجمعت الكثير من الدراسات السابقة التي تناولت مشاكل التشغيل في سوق العمل المصرية علي أنها ذات طبيعة هيكلية وأن جذورها تعود الي عقد الستينيات من القرن الماضي (الأهواني، المغربل، 2008) وإن كانت معالمها لم

[1] - يقوم برنامج الاصلاح الاقتصادي علي مرحلتين أساسيتين : **الأولي** : يتم من خلالها تهيئة المناخ الي التحول الي اليات السوق بتحييد القيود الادارية في السياسات المالية والنقدية والغاء الدعم وتعويم أسعار الصرف وتخفيف القيود أو الضغوط علي اسعار الفائدة مع الابقاء علي الهيكل الجامد للاجور. أما في المرحلة **الثانية** : يتم خلالها التقدم نحو الاستقرار علي المستوي الكلي من خلال المزيد من تخفيض عجز الموازنة واتباع سياسة مالية محافظة ، واصلاح البنوك والاستمرار في تحرير الأسعار وزيادة التحول الي القطاع الخاص وتشجيع المبادرات الخاصة ، وغيرها من الاجراءات المتبعة لتحقيق أهداف الاصلاح الاقتصادي.

تتبلور إلا في منتصف الثمانينات ثم تفاقمت خلال العقدين الاخيرين، وكذلك إتفقت هذه الدراسات علي أن مشكلة إنخفاض معدلات التشغيل في مصر وما يصاحبها من إرتفاع في معدلات الفقر وإنخفاض في مستوي المعيشة، لن تحل الا من خلال تبني استراتيجية متكاملة للتشغيل تكون جزءاً من استراتيجية علي مستوي السياسات الاقتصادية الكلية، علي أن تبني علي ثلاث محاور أساسية أولاً: إرتفاع واستدامة معدل النمو الاقتصادي، ثانياً: إرتفاع محتوي التشغيل في النمو، ثالثاً: إدماج الفقراء في عملية النمو والتشغيل.

أهمية البحث

كان الهدف الاساسي من تبني السياسات الاصلاحية والتغيرات الهكيلية هو زيادة مستوي إنتاجية الاقتصاد المصري وزيادة فرص التوظف؛ وتحقيق إستقرار في المستوي العام للأسعار. وقد كان لهذه البرامج بالغ الاثر علي سياسات سوق العمل بشكل عام، أثرت هذه السياسة التي اتبعت في سوق العمل علي معدلات التشغيل والبطالة والانتاجية، فنمو الانتاجية الكلية هو تغّير كمي يمكن أن يكون له أثران في إتجاهين: الاول مرتبط بزيادة الانتاجية الخاصة بالعمل وهو عادةً لايؤدي الي خلق فرص تشغيل جديدة، باعتباره ناتج عن تحسين الاداء الانتاجي للعمالة الحالية. أما الثاني فمرتبط بزيادة كمية في الطلب علي العمل، أي خلق فرص إضافية تؤدي الي زيادة معدلات التشغيل.

وقد تناولت العديد من الدراسات التي أجري بعضها علي الاقتصاد المصري والاخري علي مجموعة من الدول بما فيها مصر، قضية التشغيل والنمو الاقتصادي، ففي دراسة (فوزي،2002) أهتمت الدراسة بقضية التشغيل وسياسات الاستثمار في مصر خلال فترة الاصلاح الاقتصادي وقد خلصت الي ان مستويات التشغيل في مصر تأثرت كثيراً بالسياسة الاستثمارية الموجه لتبني أنماط إنتاج كثيفة رأس المال، الامر الذي أدي الي انخفاض معدلات نمو التشغيل في مصر خلال تلك الفترة. وفي دراسة (Radwan,2002) والتي تناولت قضية التشغيل والبطالة في مصر، خلصت الدراسة الي أن السياسة الاقتصادية في هذه الفترة عجزت عن خلق فرص وظيفية وزيادة معدلات التشغيل، وأشارت الدراسة الي ضرورة التخلي عن الخطط علي المستوي

الجزئي وضرورة اتباع سياسة توسعية كلية، والعمل علي زيادة معدلات الانتاجية، والاصلاح الاداري الحكومي.

أما دراسة (الاهواني، المغربل، 2008) والتي اختصت بدراسة كثافة التشغيل في نمو الاقتصاد المصري بالتركيز علي قطاع الصناعات التحويلية، فقد خلصت الدراسة الي إرتفاع محتوي التشغيل في النمو في بعض الصناعات داخل القطاع وإرتفاع مساهمتها النسبية في الناتج الصناعي، وعلي الرغم من ذلك تتراجع معدلات الاستثمار في تلك الصناعات، الامر الذي يؤدي الي ضرورة إعادة النظر في حجم الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع لاهميتها في رفع معدلات التشغيل في مصر، نظراً لانها صناعات كثيفة التشغيل. كما أوضحت دراسة (Ravalli. R; Bruno. R ,2008) والتي هدفت الي تحليل فعالية سياسات سوق العمل علي معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، ومعدلات التشغيل في دول الاتحاد الاوروبي، خلال الفترة (2000-2005) حتي تلك الدول المنضمة حديثاً لعضوية الاتحاد منذ عام 2004 وتمَّ إستخدام معدلات التوظف ومؤشر معدل الانفاق الي مجمل الناتج المحلي الاجمالي للتعرف علي أثر إصلاح سياسات سوق العمل عليهما. وقد أوضحت النتائج أن هناك علاقة سببية بين الانفاق علي إصلاح سياسات سوق العمل وبين نمو الناتج المحلي الاجمالي في عينة الدراسة، كما أوضحت النتائج أن هناك علاقة إرتباط موجبة بين إصلاح سياسات سوق العمل ونمو معدلات التشغيل.

ونهتّم في هذا البحث بدراسة العلاقة بين كل من نمو التشغيل ونمو الانتاجية الكلية، في محاولة للتعرف علي إتجاه التأثير بينهما في الاجل الطويل، وهو مالم يتم تناوله في الدراسات السابق الاشارة اليها. فمن المعروف نظرياً أن هناك علاقة تأثير متبادلة بين كل من نمو التشغيل ونمو الناتج المحلي الاجمالي، وإن هذا الأثر يتم من خلال آليتين: الأولي هي أن معدل نمو الناتج واستقراره واستدامته من شأنه أن يخلق فرص للتشغيل داخل الاقتصاد القومي، وأما الآلية الثانية فهي أن نمو التشغيل يؤدي الي تكوين النمو وزيادة مستوي الانتاجية الكلية، من هنا تأتي أهمية البحث؛ في أنه يحاول التعرف علي شكل العلاقة وإتجاهها بين كل من معدلات التشغيل والانتاجية الكلية في المدي الطويل في مصر خلال فترة الدراسة.

هدف البحث

يهدف البحث الي تناول الاتي:

- عرض ملامح سوق العمل المصري ونمو التشغيل خلال فترة الاصلاح الاقتصادي.
- تحليل العلاقة بين نمو التشغيل ونمو الانتاجية في الاقتصاد المصري.
- التعرف علي شكل و إتجاه العلاقة بين تطور كل من التشغيل والانتاجية الكلية في الاجل الطويل بالتطبيق علي الفترة 1986/ 1987- 2008/2007 .

مشكلة البحث

إن محاولة فهم كيفية أو آلية التأثير المتبادلة بين نمو التشغيل و نمو الناتج المحلي الاجمالي منذ بداية الاصلاح الاقتصادي يجب أن ينطلق من فهم طبيعة العلاقة مع المتغيرات الاقتصادية الأخرى؛ كالنمو في حجم الاستثمار، معدل الأجور و نسبة التضخم و معدلات البطالة، وبما أن العوامل السابقة تتداخل فيما بينها وتعتبرالقنوات التي يتنقل من خلالها أثر سياسات سوق العمل علي المتغيرات الاقتصادية الكلية، فإن تحليل التغير ينطلق أساساً من ربط الانتاجية بالتغير الحاصل في سياسات سوق العمل، وسيتم التركيز في هذا البحث علي سياسة التشغيل - باعتبارها من أهم مقاييس التغيير الاقتصادي الكمي؛ فارتفاع معدلات النمو في مستوي التشغيل يؤدي إلى زيادة القدرات الإنتاجية للاقتصاد القومي؛ ولهذا تعتبر السياسات الاقتصادية الداعمة لنمو التشغيل هي نفسها سياسات لتحفيز ورفع معدلات النمو الاقتصادي. من هنا تكمن مشكلة الدراسة في كيفية تحليل وقياس العلاقة بين كل نمو التشغيل في سوق العمل ونمو الانتاجية الكلية للاقتصاد المصري، خلال الفترة محل الدراسة. وما هو اتجاه هذه العلاقة في الاجل الطويل ؟

منهج البحث ومصادر البيانات

تعتمد منهجية البحث علي استقراء الأدبيات التي تناولت تطور التشغيل وأوضاع قوة العمل في مصر منذ بداية الاصلاح الاقتصادي، وعلاقتها ببعض المتغيرات الاخري المؤثرة في معدلات التشغيل وبعض الادبيات الاخري التي تناولت تحليل العلاقة بين كل من معدلي التشغيل والنمو. أما الجانب التطبيقي فتمّ الاعتماد علي نموذج قياسي

باستخدام منهج التكامل المشتركCo integration Test لقياس العلاقة بين نمو التشغيل ونمو الانتاجية الكلية في مصر في الاجل الطويل، والتعرف علي إتجاه هذه العلاقة بإستخدام سببية جرانجر Granger Causality Test باستخدام الحقيبة الاحصائية E-VIEWS معتمدة علي سلسلة زمنية لبيانات سنوية خلال الفترة من-1986/ 1987 2008/2007 صادرة عن وزارة التنمية الاقتصادية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

وقد تمّ تقسيم البحث الي أربعة أجزاء أساسية بخلاف المقدمة والخاتمة وتحليل النتائج؛ الاول يختص بملامح سوق العمل ونمو التشغيل في الاقتصاد المصري خلال فترة الاصلاح الاقتصادي أما الجزء الثاني: فيختص بعرض مصادر النمو في الفكر الاقتصادي والثالث: يختص بتحليل تطور معدلات النمو في الاقتصاد المصري، أما الجزء الرابع: فيختص بالتحليل الأحصائي بين نمو التشغيل ونمو الانتاجية في الاقتصاد المصري. أما الجزء الخامس والاخير فيختص بتحليل نتائج التقدير.

1 ملامح سوق العمل ونمو التشغيل في فترة الإصلاح الاقتصادي.

عندما تراكمت المشكلات الاقتصادية في مصر خلال عقد الثمانينات من القرن الماضي، وما صاحبها من آثار سلبية علي أوضاع الاقتصاد القومي بشكل مجمل؛ أدي ذلك الي قيام الحكومة المصرية بعقد اتفاق مع صندوق النقد والبنك الدوليين في 17 مايو 1991 لتبني برنامج للاصلاح الاقتصادي في مصر وإعادة الهيكلة وإستهداف تحرير التجارة مع الاندماج في النظام الرأسمالي العالمي، أطلق علي هذا البرنامج سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي؛ ويتكون البرنامج من مكونين أساسيين؛ يطلق علي أولهما سياسات التثبيت Stabilization Policies وهي ذات بعد زمني قصير الأجل وتركز علي جانب الطلب من خلال إتباع سياسة مالية نقدية انكماشية، أما المكوّن الثاني فيعرف بسياسات التكيف الهيكلي Structural Adjustment Policies ومداها الزمني الأجلين المتوسط والطويل ويختص بها البنك الدولي.

وتستهدف سياسات التكيف الهيكلي تعديل هيكل الانتاج وذلك من خلال إصلاح السياسات السعرية وتحرير التجارة الخارجية وتحرير أسواق العمل ورأس المال علي

نحو يضمن استخدام هذه العناصر بشكل أكثر كفاءة في العملية الانتاجية، فضلاً عن مجموعة من الاصلاحات المؤسسية الاخري مثل ترشيد دور القطاع العام وتشجيع المبادرات الخاصة، واستخدام كافة الحوافز الممكنة لدعم النشاط الخاص ويستلزم تحقيق الاصلاح المنشود وفقاً لوجهة نظر صندوق النقد والبنك الدوليين؛ الي إزالة الدعم وتقليص دور الدولة، وتخفيض سعر الصرف ورفع سعر الفائدة جنباً الي جنب مع إتباع سياسة اقتصادية إنكماشية في الاقتصاد القومي (الخواجة، 1993 :91) وفي بداية التسعينات من القرن الماضي أخذت الدولة بالتوجه أكثر نحو آليات السوق وذلك لتحقيق هدف الاصلاح الذي بدأت خطواته في نهاية الثمانينات من نفس القرن، وبدأت فعلاً في برنامجها للتحرر والتحول الي اليات السوق، فعملت علي تحرير أسعار الصرف وأسعار الفائدة الدائنة والمدينة والاستمرار في دعم النشاط الخاص والاستثمارات الفردية الخاصة الوطنية والاجنبية، والسؤال الان: ماهي تبعيات هذا البرنامج علي نمو التشغيل في سوق العمل المصري في ضوء ما سبق ذكره؟ وسيتم في السطور القادمة التعرف علي ملامح سوق العمل المصري خلال هذه الفترة، وكيف أثّر برنامج الاصلاح الاقتصادي علي أعداد المشتغلين في الاقتصاد المصري خلال هذه الحقبة.

1-1: ملامح السياسة المالية وأثرها علي معدلات التشغيل.

أثرت السياسة المالية التي اتبعت خلال فترة الاصلاح الاقتصادي علي إجمالي اعداد المشتغلين، إذ كان تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة من أهم العناصر المؤثرة في السياسات الاقتصادية للتثبيت، وتمثلت أهم ملامح السياسة المالية لعلاج هذه المشكلة في الحد من الزيادة في مخصصات الاجور في الموازنة العامة للدولة، وقد شهدت المرحلة الاولي من الاصلاح الاقتصادي نجاحاً تمثل في خفض عجز الموازنة للدولة من 4.1 عام 1992/1991 الي نحو 1% في عام 1996/1995، وذلك بسبب تخفيض مدفوعات الدعم من 15.2% عام 1993/1991 الي 1994/1993، كما ساهم إنخفاض معدل الزيادة في الاجور والمرتبات في الموازنة العامة للدولة حيث ارتفعت الاجور بمعدل 6% سنوياً، علي الرغم من الارتفاع المستمر في المستوي العام للاسعار بشكل يفوق هذه الزيادة بكثير، هذا الي جانب وقف التعيينات الحكومية، واتباع نظام المعاش المبكر

مما أدي الي انخفاض أعداد المشتغلين في القطاع الحكومي والقطاع العام من 4.2% عام 1991 الي 0.8% عام 1998.

كما أن الاختلال الذي حدث في هيكل الاجور الحقيقية، بالاضافة الي إرتفاع معدلات الضرائب غير المباشرة وتخفيض الدعم مع تحرير أسعارالسلع ومنتجات الطاقة أدي الي رفع تكاليف الانتاج، وأثر سلباً في الطلب علي الاستثمارات والذي أثّر بدورة في الطلب علي العمالة (السيد، 2008 :84) كما أن إنخفاض حجم الاستثمارات الحكومية والتزام الدولة بالانسحاب التدريجي من النشاط الاقتصادي أدي الي إنخفاض حجم الطلب الحكومي علي العمالة وأثبت القطاع الخاص الرسمي عجزه عن إمتصاص العمالة حيث انه لم يخلق أكثر من مليون وظيفة خلال الفترة 1974 – 2002. كما أدي انخفاض معدل النمو في الانفاق العام الموجه لقطاع الخدمات الاجتماعية الضرورية كالتعليم والصحة الي إنخفاض موازي في الطلب الحكومي علي العمالة المشتغلة بهذه القطاعات.

1-2 : ملامح السياسة النقدية المتبعة وأثرها علي معدلات التشغيل.

عندما نتطرق الي عرض أهم ملامح السياسة النقدية التي اتبعت منذ بداية برنامج الاصلاح الاقتصادي وأثرها علي سوق العمل وأعداد المشتغلين ويمكن عرضها في الاتي :

بدايةً تركز مفهوم الاصلاح الاقتصادي من وجهة نظر السياسة النقدية علي أهمية سعر الفائدة في التأثير في حجم الاستثمارات الخاصة، الأمر الذي ينعكس بدوره علي معدلات التوظف، وبالتالي فان تطبيق برنامج تحرير سعر الفائدة الذي تمً تطبيقه في أوائل التسعينات بهدف توفير الارصدة النقدية اللازمة لتمويل الاستثمار كان محور إرتكاز لآداء السياسة النقدية خلال مرحلة الاصلاح الاقتصادي، ثم ان إعادة توزيع النصيب النسبي لكل من القطاعين العام والخاص من إجمالي الاستثمارات أثر ذلك علي سوق العمل، حيث إن القطاع الخاص هدفه تحقيق أقصي ربح ممكن ولذلك فاستخدم تكنولوجيا أكثر تطوراً ليضمن أقصي ربح واتباع عنصر إنتاجي كثيف رأس المال مما أثر علي نسبة العمالة وارتفاع نسبة تسريح العمال (حمزاوي، 2004 :905). أما فيما

يتعلق باجراءات خفض العجز في ميزان المدفوعات وبرامج تحرير التجارة الخارجية[1]؛ فقد أدي تخفيض قيمة الجنيه المصري في مقابل العملات الاجنبية الي إرتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج الوسيطة المستوردة، ومن ثم ارتفاع أسعار السلع التي تعتمد علي هذه المواد. وفي ضوء انخفاض معدلات الاجور الحقيقية والناجم عن ارتفاع الاسعار من ناحية، وإنخفاض معدل نمو الاجور والمرتبات لخفض عجز الموازنة من ناحية أخري، فقد أدي ذلك الي انخفاض الطلب علي هذه السلع مما يتطلب خفض معدلات الانتاج، وبالتالي انخفاض معدلات التشغيل.

3-1 : برامج الخصخصة وتأثيرها علي أعداد المشتغلين.

يرجع برنامج الخصخصة فى مصر لعام 1991 وذلك كأحد المحاور الرئيسية لبرنامج الإصلاح الاقتصادى الذي كان يهدف الي الإصلاح الهيكلى وزيادة الاستثمار الخاص؛ من أجل الوصول بمعدلات النمو الإقتصادى إلى ثلاثة أمثال معدلات نمو السكان على الأقل لمدة طويلة تضمن أن يصبح النمو تلقائياً ومتصلاً (خطاب، 2003). وقد كان الهدف من سياسات الإصلاح الهيكلى تحسين مناخ الاستثمارعن طريق تحسين نظم الحوافز والإعفاءات للمستثمرين، أما أوضاع العمالة والانتاجية في ظل برنامج الخصخصة، فأثبتت الدراسات في هذا الشأن، أن غالباً ما يكون هناك إنخفاض معنوي في أعداد العمالة مع تطبييق برنامج الخصخصة (الخواجة؛ متولي، 2007).

وقد كانت أهم المشاكل التي تعاني منها الشركات في مصر قبل تطبيق برنامج الخصخصة هو إرتفاع عدد العاملين بها بما يفوق القدرة علي الاستغلال الامثل للعمالة، ولهذا نجد قدراً من الاستغناء عن العمالة القائمة قبل تطبيق البرنامج وفي المقابل كان هناك إضافة لفرص عمل جديدة في عدد من الحالات يتناسب مستواها التعليمي مع متطلبات التطوير في هذه الشركات؛ كذلك نلاحظ أن العمالة الدائمة انخفضت في هذه الشركات بنسبة 18 % مقارنة بوضعها قبل البيع ، إذ أن هدف الاصلاح كان يتطلب في البداية تحسين آداء القطاعات داخل الاقتصاد القومي، وهذا يتطلب التخلص من العمالة

[1] من أهم اهداف برنامج الاصلاح الاقتصادي هو خفض العجز في ميزان المدفوعات وهو ماتم صياغته تحت عنوان " تحرير التجارة الخارجية " وقد تم الغاء الاتفاقيات التجارية والدفع الثنائي ، وبناءا علي ذلك فقد أدي ذلك الي خسارة مصر لأسواقها التقليدية الخاصة بصادراتها والتي كانت تضمن تخطيط للانتاج لفترات معينة ، ومن ثم نسب عمالة مضمونة اثناء تلك الفترات مما اثر سلبا علي معدلات التشغيل في سوق العمل المصرية .

الزائدة المنتشرة في القطاع الحكومي، وتجدر الاشارة الي أن برامج المعاش المبكر هي من الانظمة المتعارف عليها دولياً في التخلص من مشكلة العمالة الزائدة في الشركات المطروحة للخصخصة. وعند عرض النتائج المحققة لبرامج الخصخصة علي معدلات التشغيل، فنجد أن هذه البرامج أدت الي زيادة معدلات البطالة في سوق العمل المصرية وذلك لأن عمليات بيع وحدات القطاع العام كانت مصحوبة بالتخلص من العمال في ظل برنامج المعاش المبكر الذي استهدف شريحة معينة من العمالة وهم من في الفئة العمرية (50- 58) بالنسبة للذكور، أما بالنسبة للاناث فهن من (45-58) وقد أوضحت الاحصاءات انه تمّ إحالة 178 الف عامل حتي عام 2001 منهم 81 الف عامل تحت سن 50 سنه (العيسوي، 2007 : 518) الامر الذي أدي الي دخولهم سوق العمل كباحثين عن عمل آخر.

ومن التأثيرات السلبية لبرنامج التحول الي القطاع الخاص علي سياسة التشغيل، إعتماد القطاع الخاص علي تكنولوجيا متقدمة في العملية الانتاجية ، وذلك بهدف زيادة الانتاج، وإتباع فن إنتاجي كثيف رأس المال يؤدي الي الاعتماد علي أعداد أقل من الايدي العاملة. اذن يمكن القول بانه من واقع البيانات المصرية، فارتفعت معدلات البطالة في سوق العمل من 6.9 % عام 1987 الي 10.6 في عام 2006 ثم انخفضت قليلا الي 8.7% في عام 2008 كما هو موضح في- الشكل رقم (1) أي انخفاض معدلات التشغيل وهذه النتيجة جاءت علي عكس الهدف من أسباب تبني برنامج الخصخصة.

شكل رقم (1)

تطور معدل البطالة في مصر خلال الفترة

المصدر: بواسطة الباحثة من واقع بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن معدلات البطالة.

4-1: أنماط الاستثمار ومدي إتساقها مع هدف التشغيل.

بداية من التوجه نحو الاقتصاد الحر وتشجيع الممارسات الخاصة، أعطت الحكومة المصرية إهتماماً بالغاً لتحفيز حجم الاستثمارات الخاصة خلال مرحلة الاصلاح الاقتصادي، أملاً في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، هذا النمو من المفترض أن يكون له تأثير علي معدل التشغيل داخل سوق العمل المصري، ولكن السؤال الآن: الي أي مدي كان نمط الاستثمار فعّال بالنسبة لزيادة معدلات التشغيل في مصر؟ فوفقاً لدراسة (فوزي، 2002) أوضحت أن أنماط الاستثمار لا تساهم بشكل ملموس في زيادة معدلات التشغيل؛ وقد إعتمدت في ذلك على تحليل سياسات وحوافز الاستثمار المسؤولة عن التحيز لاستخدام فنون إنتاجية كثيفة رأس المال، وتلك التي تدفع إلى تفضيل الإنتاج للسوق المحلية على حساب التصدي. كذلك وجود العديد من السياسات التي تحول دون انطلاق ونمو الصناعات الصغيرة التي تتسم بأنها صناعات كثيفة العمل[1].

أدت هذه السياسة الاستثمارية الي خفض معدل النمو في التشغيل والتي اعتمدت في شقها الاكبر للعملية الانتاجية علي العنصر الرأسمالي والتكنولوجي الامر الذي ساهم بدوره في انخفاض معدلات النمو في التشغيل خلال الفترة. كما أدت الزيادات المتتالية

[1] لمزيد من التفصيل حول السياسات المسؤولة عن وجود أنماط استثمارية غير متسقة مع هدف التشغيل يمكن الرجوع الي (فوزي ، 2002 : 14).

في حجم الاستثمارات المنفذة خلال السنوات 2005/2004 الي 2007/2006 الي زيادة كل من النمو الاقتصادي وتزايد عدد المشتغلين بنسب 2.7 % ، 2.8% ، 3% في الاعوام الثلاثة السابقة ورغم ارتفاع نسب الزيادة في أعداد المشتغلين خلال العامين الأخيرين الا أن الزيادة في معدل نمو الاستثمارات في الناتج المحلي الاجمالي خلال نفس الفترة كان أعلي ، مما يشير الي انخفاض مرونة التشغيل[1] حيث بلغت مرونة التشغيل بالنسبة للنمو في الناتج من 0.51 في عام 2005/2004 الي 0.41 في عام 2006/2005، ثم ارتفع قليلاً في عام 2007/2006 الي 0.42.

نستخلص مما سبق بعد عرض ملامح السياسة الاقتصادية التي اتبعت منذ بداية الاصلاح الاقتصادي وأثر تلك السياسات علي معدلات التشغيل في هذه الفترة؛ فيمكن القول أن تلك السياسات أدت الي انخفاض معدل نمو التشغيل في سوق العمل المصرية خلال هذه الفترة، كما هو موضح في (الشكل رقم 2) حيث بلغ إجمالي المشتغلين في عام 1990 حوالي (13376) الف عامل بينما بلغ في العام 2000 (17203) كما هو موضح في (جدول رقم 1 – بالملحق) بمعدل نمو خلال تلك الفترة 3.8 % وهو معدل ضعيف اذا ما تمّ النظر الي الزيادة الواضحة في قوة العمل فقد ارتفع حجم قوة العمل من 14.8 مليون فرد عام 1991/1990 الي 18.9 مليون فرد عام 2000/99 وذلك بزيادة سنوية قدرها 456 الف فرد في السنة خلال الفترة، أما في عام 2006 فبلغت نسبة قوة العمل 21.9 مليون فرد. في حين بلغ إجمالي المشتغلين في نفس العام (19700) أي بزيادة قدرها (416) الف عامل عن عام 2000 اي بمعدل نمو قدره (4.1%) وهو معدل نمو منخفض ايضاً للتشغيل في حين بلغت قوة العمل في عام 2008 حوالي (24.6) مليون فرد- انظر جدول رقم 2 بالملحق.

2: مصادر النمو في الفكر الاقتصادي.

هناك ضرورة للتعرف علي علي مصادر النمو في الفكر الاقتصادي، وذلك لدور هذه المصادر في اختلاف درجة التقدم الاقتصادي لدولة عن الاخري، فلماذا اذن تنمو دولة بسرعة بينما تتسم أخري بالركود؟ وليست هناك ثمة اختلاف علي ان الموارد الطبيعية لها دور هام في نمو الدول، الا انها ليست المسئولة عن الفروق في معدلات

[1] النسبة بين معدل نمو العمالة ومعدل نمو الانتاجية الكلية في الاقتصاد القومي.

النمو بين الدول، فاليابان مثلاً لاتملك سوي موارد قليلة وتستورد أغلب الطاقة المستخدمة في الصناعة، وبالمثل هونج كونج لاتملك مواد أولية وعلي الرغم من ذلك فقد حققا معدلات نمو مرتفعة جداً تفوق دول تملك مصادر محلية للطاقة وموارد طبيعية بشكل كبير مثل كينيا وبوليفيا.

فكما هو معلوم في الادبيات الاقتصادية أن الفكر النيوكلاسيكي قد حصر مصادر النمو الاقتصادي في مصدرين هما نمو حجم رأس المال المادي ونمو التشغيل، ثم ترجع مالم يفسره هذان المصدران الي متبقي سولو[1] والذي يشمل علي عدة عوامل متعددة أهمها نمو الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج (Total Factor Productivity) أما في منتصف الثمانينات من القرن الماضي نشأ ما يسمي بالنظريات الحديثة للنمو أو الأدبيات الخاصة بالنمو الداخلي (Endogenous Growth) وتري هذه النظريات أن هناك عدة مصادر للنمو وأنها تتشابهه مع تلك السابق الاشارة اليها في النظرية النيوكلاسيكية، لكن مع وجود بعض الاختلافات، فبخصوص إسهام عنصر العمالة في النمو وفقاً لهذه النظرية تري النظرية الحديثة للنمو أن قدرة العمالة علي زيادة الانتاجية يمكن أن تتحقق من خلال الاستثمار في المورد البشري، وذلك بإكسابهم المزيد من المهارات والتدريب علي الاساليب الحديثة في العملية الانتاجية من خلال النظام التعليمي والتدريب، وهو ما يعرف بالاستثمار في رأس المال البشري والمقصود به مدي إهتمام الدولة بالانفاق علي تنمية وتطوير مهارات العنصر البشري من خلال المنظومة التعليمية وعمليات التدريب والتطوير للقوة العاملة. فوجود معدلات تشغيل مرتفعة مع وجود قوة عاملة مدربة يعتبر عنصراً هاماً لحفز النمو الاقتصادي وقد أجمعت المدارس الفكرية المختلفة علي أن العوامل الرئيسية المؤثرة في النمو هي الاستثمار في رأس المال البشري والمادي والتطور التقني والتكنولوجي بالاضافة الي تحسين مستوي التنظيم الاقتصادي.

3: اتجاهات النمو في الاقتصاد المصري.

[1] يعكس متبقي سولو، التغير التكنولوجي الناقل الرئيسي لنمو حد إنتاجية العامل الكلي.

شهد الاقتصاد المصري منذ بداية الدخول في مرحلة الاصلاح الاقتصادي في الفترة 1987/1986 الي2008/2007 تقلبات كبيرة في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي كما يتضح من الشكل رقم (2)،

شكل رقم (2)

تطور الناتج المحلي الاجمالي في مصر خلال الفترة

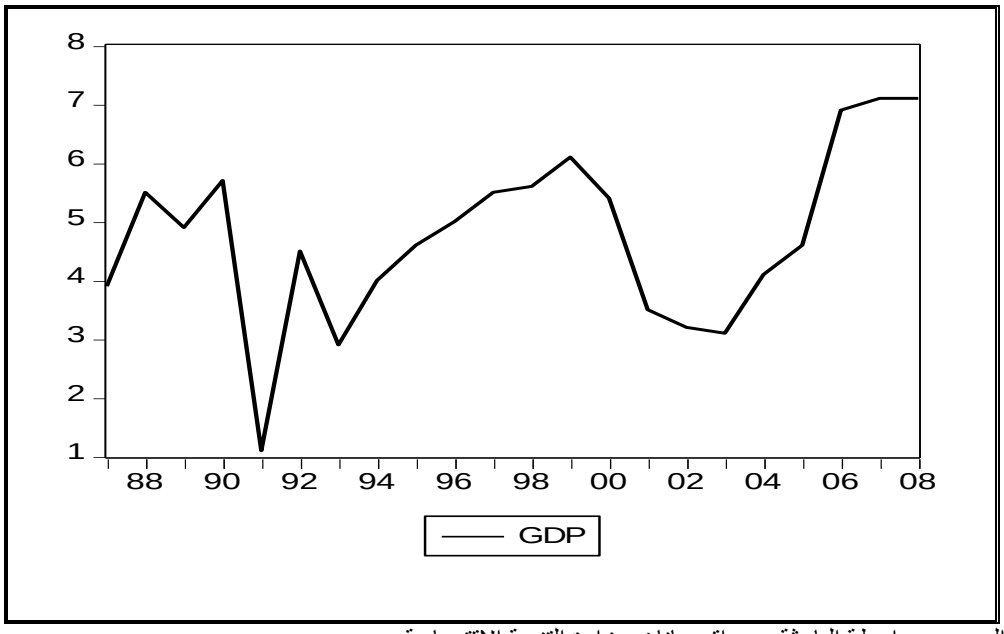

المصدر: بواسطة الباحثة من واقع بيانات وزارة التنمية الاقتصادية.

فقد بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي خلال تلك الفترة 1987/1986 الي 2008/2007 (4.7)%، حيث حقق الناتج المحلي الاجمالي أعلي معدل له خلال السنوات الاولي من الاصلاح الاقتصادي في عام 1998/1997 حيث إقترب من 6.15% بعد المضي حوالي ستة أعوام متصلة من الاصلاحات الهيكلية التي تضمنها برنامج الاصلاح الاقتصادي السابق الاشارة الية، كما انخفض في عام 2003/2002 الي 3% متأثراً بأحداث 11 سبتمبر، بالاضافة الي تعويم سعر الصرف وما صاحبه من انخفاض في قيمة العملة الوطنية أدت الي حدوث اختلالات في الاقتصادي القومي. كما

حقق الاقتصاد المصري معدل نمو مرتفع نسبياً عام 2007/2006 بلغ 7.1%، كما حقق نفس النسبة تقريباً خلال العام 2008/2007.

ويوضح تحليل أداء الاقتصاد المصري أن هناك بعض الخصائص التي تلازم نمط النمو في مصر وتؤدي الي ضعف استفادة طبقات محدودي الدخل من النمو المتحقق خلال تلك الفترة (معهد التخطيط القومي، 2007:129) واتضح ايضاً أن من خصائص النمو في الاقتصاد القومي هي ارتفاع الكثافة الرأسمالية وما صاحبها من انخفاض في مرونة التشغيل، وقد تزايد الاستثمار بحوالي 23.8% عام 2007 في حين أن معدل التشغيل بلغ 3.1% أما الانتاجية فارتفعت بمعدل 4%، وبتحليل أهم المصادر التي أسهمت في تحقيق النمو في 2007/2006، ويرصد التقرير الصادر عن معهد التخطيط القومي، أن النمو تحقق مدفوعاً بتزايد كل من الطلب الاستهلاكي والاستثماري، الا ان قصور الطلب الخارجي متمثلاً في استمرار عجز الميزان التجاري قد إنعكس سلباً علي النمو الاقتصادي.

4 التحليل الاحصائي للعلاقة بين نمو التشغيل ونمو الانتاجية في مصر.

يعد التشغيل من أهم العوامل الحاسمة للتنمية، وأداة رئيسية للحد من الفقر، ويعتبر ايضاً من محددات النمو الاقتصادي، كما يعتبر معدل النمو في التشغيل عامل حاسم بالنسبة لمستوى الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد القومي، وتثير التشوهات الهيكلية في أسواق عمل الدول النامية ذات الفائض في الايدي العاملة عدد من التساؤلات حول شكل العلاقة بين بين نمو التشغيل ونمو الانتاجية في اقتصاداتها الوطنية، فتناولت الأدبيات السابقة أن هناك علاقة ارتباط وسببية بين كل من التشغيل والناتج، هذه العلاقة ذات اتجاهين بحيث يؤثر كل متغير في الآخر، فكما سبق ذكره، إن النمو في الانتاجية يصاحبه نمو في التشغيل، ومن جهة أخري فمن وجهة نظر دالة الانتاج الكلية فإن زيادة نمو التشغيل بالاضافة الي عوامل الانتاج الأخري؛ يساهم في زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي، ومن ثم كلما إرتفع نمو عنصر العمل إرتفع نمو الناتج المحلي الاجمالي. ومن هنا نأتي لاختبار فرضية البحث بالاجابة علي السؤال الاتي: هل يوجد علاقة إرتباط بين نمو التشغيل ونمو الانتاجية في الاجل الطويل في الاقتصاد المصري ؟ وما هو اتجاه

السببية لهذه العلاقة ؟ سيتم في هذا الجزء من البحث عرض التحليل الاحصائي ونتائج التقدير للعلاقة محل البحث وسيتم ذلك علي عدة خطوات أساسية:

1/4: اختبار استقرار الدالة Stationary Test (Unit Root Test)

يقصد باستقرار السلسة الزمنية للمتغير محل الدراسة هو أن كل من الوسط الحسابي $E(y_t)$ والتباين $Var(y_t)$ للمتغير لا يبقي ثابتاً علي مدي الزمن لكل فترات (t) وكذلك الحال بالنسبة للتباين المشترك أو التغاير $Cov(y_t, y_s)$ وبالتالي فإن أي ارتباط بين أي قيمتين لـ (y) في فترتين مختلفين يعتمد علي اختلاف الزمن لكلتا القيمتين للمتغير (y) بحيث $t \neq s$. ولتحديد إذا كان المتغيرات (y_t) مستقرة أم لايتم إجراء اختبار جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة.

كانت الخطوة الاولي في بناء النموذج هي إجراء اختبارات السكون علي السلاسل الزمنية المستخدمة، وذلك بتطبيق إختبار جذر الوحدة Unit Root Test، ديكي فولر المعدل Augmented Dickey Fuller والذي يأخذ شكل المعادلة الآتية:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \partial y_{t-1} + u_t \rightarrow (1)$$

حيث تشير (Δ) الي الفرق الأول للسلسلة الزمنية (y_t) ويتم اختبار فرض العدم Null hypothesis بأن المعلمة ($H0: \partial = 0$): بمعني أن هناك جذور للوحدة في السلسلة، بمعني أنها غير مستقرة.

أما الفرض البديل ($H1: \partial < 0$): بمعني أنه لايوجد جذور للوحدة، أي أن السلسلة مستقرة.

وبعد عملية التقدير نقارن بين (تاو) المحسوبة و(تاو) الجدولية، وفي حالة ما اذا كانت المحسوبة أكبر من الجدولية فإن ذلك يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أن السلسلة مستقرة، أما اذا كانت المحسوبة أقل من الجدولية فهذا يعني قبول فرض العدم، وبذلك يلزم إعادة الاختبار بعد أخذ الفرق الأول (1^{st} Difference)، واذا لم تستقر نجري الاختبارعند فرق أعلي ثم ننتقل بعد ذلك لاختبار التكامل المشترك.

2/4: اختبار التكامل المشترك Co integration Test

تستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدي الطويل باستخدام طريقة الامكان الأعظم (Maximum Likelihood Procedure) وتشير طريقة التكامل المشترك إلي انه تصاحب سلسلتين زمنيتين أو أكثر بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما الي الغاء التقلبات في الخري بطريقة تجعل قيمتهما ثابتة عبر الزمن.

$$U_t = y_t - a - bx_t. \rightarrow (2)$$

ويوجد العديد من الاختبارات للتعرف علي ما اذا كان هناك تكاملا مشتركاً بين متغيرات الدراسة أهمهما اختبار جوهانسن للتكامل المشترك (Johansen Co integration test) وينقسم هذا الاختبار الي قسمين:

الاول: اختبار التتبع، Trace test، **والثاني** اختبار أقصي احصاء The Maxeigen Testوالاختباران يتفقان في الفرض العدم ويختلفان في الفرض البديل:

H0: لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

H1 : بالنسبة لاختبار التتبع أن هناك عدد من المعادلات تحقق التكامل المشترك بحد اقصي عدد المتغيرات – 1.

وبالنسبة لاختبار قيمة أقصي إحصاء الفرض البديل يدل علي وجود معادلة واحدة تحقق التكامل المشترك. وفي حالة ما اذا كانت (t) المحسوبة أكبر من الجدولية فهذا يعني قبول الفرض البديل والذي يعني وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أما في حالة العكس وقبول فرض العدم فيعني عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة.

3/4: اختبار سببية جرانجر Granger Causality Test

بعد إجراء اختبارات السكون والتكامل المشترك والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين متغيرات النموذج، هذا الجزء يختص بتحليل وقياس العلاقة السببية واتجاهها بين متغيرات الدراسة في الأجل القصير. وعندما نتحدث عن العلاقة السببية من الناحية القياسية، فهذا تساؤل عن ما إذا كان التغير في متغير ما يسبب التغير في متغير آخر. وتعد مساهمة (Granger ,1969)الأبرز بين باقي الدراسات التي تعرضت لمفهوم السببية، وطبقاً لفهوم السببية عند جرانجر؛ فإن التغير في متغير ما (X_t) يسبب

التغير في متغير آخر (Y_t) بمعنى أن ($X_t \rightarrow Y_t$) وذلك عندما يكون توقع قيم Y_t الحالية بشكل أفضل باستخدام قيم Y_t الماضية وذلك بالمقارنة مع توقعها بدون هذه القيم. وهذا يشير إلى أن التغيرات في X_t تسبق التغيرات في Y_t، وتكون معادلات النموذج لسببية جرانجر (Granger's Causality) النحو التالي:

$$EMP_t = \sum_{i=1}^{m} \propto_i GROWTH_{t-i} + \sum_{j=1}^{m} \beta_j EMP_{t-j} + u1_t \qquad (3)$$

$$GROWTH_t = \sum_{i=1}^{m} \lambda_i GROWTH_{t-i} + \sum_{j=1}^{m} \delta_j EMP_{t-j} + u2_t \qquad (4)$$

Ho: $\beta_j = o$ (X ➔ Y) عدم وجود علاقة سببية وفقا لجرانجر.

H1: $\beta_j \neq o$ (X ➔ Y) يوجد علاقة سببية في اتجاه واحد علي الاقل وفقاً لجرانجر

وفي حالة ما اذا كانت (F) المحسوبة أكبر من الجدولية فهذا يعني رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل والذي يقضي بوجود علاقة سببية بين المتغيرين والعكس.

5: نتائج التقدير: Estimation Results

1/5 : اختبار استقرار الدالة (Unit Root Test)

بالنظر الي النتائج الواردة في جدول رقم (1) يتضح أن القيمة المطلقة لـ (تاو) المحسوبة أقل من (تاو) الجدولية عند المستوي Level وهو ما يعني وجود جذور للوحدة في السلسة مما يعني أنها غير مستقرة وبتطبيق الاختبار مرة أخري بعد أخذ الفرق الأول 1^{st} Difference للمتغيرات، أوضحت النتائج رفض فرض العدم القائل بوجود جذور للوحدة في السلسلة عند مستوي معنوية 5% وهذا يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الاولي (1) I.

جدول (1)

نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لجذور الوحدة

Variables	ADF Non	ADF Constant&Trend	Critical value- 0.5% Non	Critical value 0.5% Constant&Trend
GDP EMP	levels		levels	
	0.1585 0.6230	-2.911 -2.711	-1.959 -1.958	-3.052 -3.644
GDP EMP	1st. Differences		1st. Differences	
	-2.834 -5.683	-3.501 -5.587	-1.960 -1.959	-3.061 -3.658

ملخص لنتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية المتحصل عليها من مخرجات التحليل الاحصائي باستخدام Eveiws.

2/5 : نتائج تحليل التكامل المشترك Co integration Test

بعد إجراء اختبارات السكون علي السلاسل الزمنية محل الدراسة، وتسكينها عند الفرق الاول وتكاملها من الدرجة الأولي فيمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة جوهانسن للتكامل المشترك، وتشير نتائج التقدير الواردة في جدول رقم (2) برفض فرض العدم والذي يقضي بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات عند مستوي معنوية 5% وهذا يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج حسب اختباري Trace Test &Maxeigen Test.

جدول رقم (2)

نتائج تحليل جوهانسن للتكامل المشترك

Hypothesized No. of Ce (s)	Eigen Value	Trace Test	Maxeigen Statistics	0.05 Critical Value	Prob**
None*	0.6202	24.460	18.394	15.49	0.0017
At most 1 *	0.2733	6.0664	6.661	3.8415	0.0138

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

Max-Eigen value test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

3/5 : نتائج اختبار السببية لجرانجر Granger Causality Test

بعد إجراء اختبارات السكون والتكامل المشترك، تتمثل الخطوة الأخيرة في التحليل الاحصائي في التعرف علي ما اذا كانت هناك علاقة سببية بين نمو التشغيل ونمو الناتج المحلي الاجمالي وفقاً لاختبار جرانجر للسببية، وقد اوضحت نتائج الاختبار رفض فرض العدم في المرحلة الأولي من الاختبار وهذا يعني رفض الفرض القائل بان نمو التشغيل لا يسبب نمو في الانتاجية الكلية، وقبول فرض الفرض البديل، كما اوضحت نتائج الاختبار قبول فرض العدم في المرحلة الثانية من الاختبار والذي يقضي أن نمو الناتج لا يسبب نمو التشغيل، أي أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد، كما هو موضح في الجدول رقم (3) بمعني أن النمو في التشغيل يسبب النمو في الناتج المحلي الاجمالي في مصر خلال الفترة من 1987/1986 – 2008/2006، أما النمو في الناتج المحلي الاجمالي فلا يسبب النمو في التشغيل، وهذا يؤكد ما يعرف بظاهرة النمو بلا تشغيل Jobless Growth (فائز، 2010: 125) حيث تشير الاحصاءات أن هناك زيادة مطردة في معدل النمو، الا أن ذلك لا ينعكس علي معدلات النمو في التشغيل، حيث تشير إحصاءات البطالة أن هناك زيادة مستمرة في معدلات البطالة في الاقتصاد القومي وليس هناك أي أثر محسوس علي واقع البطالة في سوق العمل.

جدول رقم (3)

نتائج اختبار جرانجر للسببية Granger Causality Test

Null Hypothesis	F- Statistics	Obs	Probability
DIFEMP does not Granger Cause DIFGDP	1.087	18	0.3949
DIFGDP does not Granger Cause DIFEMP	17.051		0.0412

Pairwise Granger Causality Tests

الخلاصة

استهدف البحث دراسة العلاقة بين نمو التشغيل ونمو الناتج المحلي الاجمالي في مصر خلال الفترة من 1987/1986 – 2008/2007 باستخدام منهج التكامل المشترك لاختبار العلاقة التوازنية طويلة الاجل بينهما، ثم استخدام اختبار جرانجر للسببية والذي يختبر مدي وجود علاقة سببية بين نمو التشغيل ونمو الانتاجية وما هي اتجاهها، وقد أوضحت النتائج أن هناك علاقة توزانية علي المدي الطويل بين متغيرات الدراسة، كما أوضحت نتائج إختبار جرانجر أن النمو في التشغيل يسبب النمو في الناتج المحلي الاجمالي، أما النمو في الناتج فليس له أثر علي نمو التشغيل، وهذا ما ويؤكد ما يعرف بظاهرة النمو بلا تشغيل Jobless Growth، حيث تشير الاحصاءات أن هناك زيادة مطردة في معدل النمو، الا أن الواقع لا يشير الي زيادة معدلات التشغيل وهذا ما تشير اليه ايضاً احصاءات معدلات البطالة المتزايدة وتوضح تجربة الاقتصاد المصرى خلال فترة الدراسة الإنعكاسات السلبية لنمو الناتج المحلى ذى التوجه المكثف لاستخدام رأس المال على أوضاع التشغيل والبطالة.

ويؤكد البحث على ضرورة توجيه الاستثمارات للمجالات الأكثر قدرة على توسيع قاعدة التشغيل، وضرورة إعادة تأهيل وتدريب القوة العاملة حتي يتم إدماجهم في سوق العمل، كما ينبغى العمل على تفعيل الروابط بين الاستثمار والتشغيل، وتقوية الروابط بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة كثيفة العمالة وبين المنشآت الكبيرة ذات الكثافة الرأسمالية، وتدعيم ذلك كله بسياسات سوق العمل. ولاشك أن ذلك من شأنه أن يؤدى إلى زيادة محتوى التشغيل فى النمو وتعميق الروابط بين القطاعات كثيفة رأس المال والقطاعات كثيفة التشغيل.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

- أبوعلي، محمد سلطان (2009) **النمو غير المنتظم، إختبار إسهام القطاع الخاص في نمو الناتج المحلي الاجمالي في مصر 1960- 2000**، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية – تقييم وإستشراف 23-25 مارس، بيروت (الكويت: المعهد العربي للتخطيط).
- أبوعلي، محمد سلطان (1999) **التحليل الاقتصادي الكلي نظرياً وعملياً** (الزقازيق: مكتبة المدينة).
- الخواجة، ليلي (1993) **أسواق العمل النامية في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادي**، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع (القاهرة: مجلة مصر المعاصرة، العدد 431، يناير).

- العيسوي، إبراهيم (2007) **الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً، تحليل التطورات الاقتصادية الكلية منذ 1974 وبيان تداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموي بديل**، منتدي العالم الثالث – مشروع مصر 2020 (القاهرة : المكتبة الاكاديمية).
- السيد، هبـة (2008) **تقدير المعدل الطبيعي للبطالة في الاقتصاد المصري**، رسالة ماجستير غير منشورة (الزقازيق: كلية التجارة، أغسطس).
- الأهواني، نجلاء؛ المغربل، نهال (2008) **كثافة التشغيل في نمو الاقتصاد المصري مع التركيز علي الصناعات التحويلية**، ورقة عمل رقم 130 (القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مارس).
- حمزاوي، عمرو (2004) **بين الشعار والحقيقة: خطابات وبرامج الاصلاح في عالم متغير**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية (القاهرة: قضايا التنمية، العدد رقم 34، الجزء الثاني).
- جلال، أحمد (2002)**"التشغيل والبطالة فى مصر"**المركز المصرى للدراسات الاقتصادية، القاهرة: سلسلة أراء فى السياسة الاقتصادية القاهرة، العدد رقم (11) يونيه.
- خطاب، مختار (2003) **الاصلاح الاقتصادي والخصخصة – التجربة المصرية**، قطاع الأعمال العام المصري.
- خيرالدين، هناء (2006) **"نحو توافق قومى حول برنامج الخصخصة فى مصر"** المركز المصرى للدراسات الإقتصادية، القاهرة، سلسلة أراء فى السياسة الإقتصادية، العدد رقم (19).
- فائز، أحمد محمد (2010) **"سياسات تحفيز الطلب علي العمل في الاقتصاد المصري"**، رسالة ماجستير غير منشورة (كلية التجارة : جامعة بنها).
- فوزي، سميحة (2002) **سياسات الاستثمار ومشكلة البطالة في مصر**، ورقة عمل رقم (68) (القاهرة: المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مايو).
- معهد التخطيط القومي (2007) **الاقتصاد المصري**، تقرير ديسمبر.

- منظمة العمل العربية (2006) **الارتقاء بالقدرة الانتاجية للقوي العاملة العربية،** مؤتمر العمل العربي، الدورة الثالثة والثلاثون ، الرباط ، 25 فبراير – 3 مارس.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Backer. I; Gordon .R (2008) "***the role of labor market changes in slowdown of European productivity growth* ".** (NBER: working paper, No. 13840).

- Ebinghaus .B; Eichhorst.w (2006) ***"Employment Reregulation and labor Market Policy in Germany*** **"(**Germany: Iza: discussion paper, No. 2505).

- Kheir El-din, Hanaa (2008) "***The Egyptian Economy Current challenges and future prospects****" (*Cairo: ECES and American university in Cairo/ ISBN 978977-416 -1544**.**

- Assaad, Ragui (2002)" ***The Egyptian Labor Market in an Era of Reform***" AUC University Press, Cairo.

- Gujarati, D. (2003) "***Basic Econometrics*** ", McGraw – Hill, 4th Edition, New York.

- Radwan, Samir (1997) *"**Towards Full Employment: Egypt into the 21st Century***" Distinguished Lectures Series No. (10), The Egyptian center for Economic Studies

- Ravalli. R; Bruno. R (2008) ***"labor Market Policies, Institutions and Employment rates in the EU – 27*****".** (Germany: Iza: discussion paper, no. 3502).

جدول (1)

تطور أعداد المشتغلين ومعدل البطالة في مصر خلال الفترة 1986– 2008

الأعداد بالألف عامل

السنة	أعداد المشتغلين	معدل البطالة
1986	11998	14.7
1987	12334	7.4
1988	12685	6.9
1989	13032	6.9
1990	13376	8.6
1991	13742	5.4
1992	14011	5.7
1993	14436	6.6
1994	14879	6.0
1995	15340	11.1
1996	15825	14.7
1997	16344	7.4
1998	16874	6.9
1999	17434	6.9
2000	17203	8.9
2001	17557	9.2
2002	17856	10.17
2003	18119	11.01
2004	18717	10.32
2005	19342	11.24
2006	20443	10.6
2007	21724	8.9
2008	22508	8.7

- المصدر:اعداد المشتغلين بالالف عامل السنوات من عام 2000-1986وزارة التخطيط: وثيقة مرجعية لاهم المنغيرات الكلية في الاقتصاد المصري،2000).
- السنوات من 2001:2010 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء،الكتاب الاحصائي السنوات، أعداد مختلفة).

جدول رقم (2)

تطور أعداد القوة العاملة في مصر خلال الفترة

الاعداد بالمليون

السنة	أعداد القوة العاملة
1986	13.4
1990	14.8
1991	15.8
1992	16.5
1993	16.8
1994	17.0
1995	16.9
1996	17.3
1997	17.6
1998	18.2
1999	18.6
2000	18.9
2001	19.3
2002	19.9
2003	20.4
2004	20.9
2005	21.8
2006	22.8
2007	23.8
2008	24.6

المصدر :الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائي السنوي، أعداد مختلفة

جدول (3)

تطور معدل نمو والتشغيل ونمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة

السنة	معدل نمو التشغيل	نمو الناتج المحلي الاجمالي
1987/86	2.7	3.9
1988/87	2.8	5.5
1989/88	2.8	4.9
1990/89	2.8	5.7
1991/90	2.7	1.1
1992/91	2.6	4.5
1993/92	2.7	2.9
1994/93	2.0	4.0
1995/94	3.0	4.6
1996/95	3.1	5.0
1997/96	3.1	5.5
1998/97	3.2	5.6
1999/98	2.0	6.1
2000/99	2.6	5.4
2001/00	2.6	3.5
2002/01	2.0	3.2
2003/02	2.0	3.1
2004/03	2.8	4.1
2005/04	2.8	4.6
2006/05	2.6	6.9
2007/06	3.0	7.1
2008/07	3.6	7.1

المصدر: محسوب بواسطة الباحثة من بيانات صادرة عن وزارة التنمية الاقتصادية.

The Relationship between Employment Growth and Economic Growth through the Economic Reform in Egypt.

Abstract

The relationship between employment and GDP growth is an important issue that merits in-depth study and analysis, especially in the case of the Egyptian economy, as it directly relates to the decisions of economic policy makers. Therefore, this paper studies the relationship between the employment growth and GDP growth in the long run. It uses a Johansson co integration test and Granger causality test to examine the relationship between them in the Egyptian economy using annual time series data during the period 1986/1987 – 2007/2008. The study uses the statistical package (E-VIEWS) to perform the test. The econometric model consists of two equations, one for the employment growth rate and the other for GDP growth rate.

The results show that the employment growth rate is Independent from the rate of GDP growth at a 5 percent level of significance. Causality runs from employment to GDP, but not from GDP to employment. This means that economic growth is a jobless growth Given that economic growth has many sources including higher employment rate, economic policy should try to increase employment for a higher GDP growth rate and not to increase GDP gross rate for increasing employment rate. The structure of the Egyptian economy and the characteristics of population and labor force necessitate that economic policies should take employment as an important priority when formulating objectives of its strategy for economic growth.